دور البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) [i] في توجهات اسرائيل الخارجية تجاه دول الطوق العربي (١٩٧٧-١٩٨٤).

The Role of the Israeli Parliament (Knesset) in Israel's Foreign Policy towards the Arab Ring States (1977-1984).

ا.د فاروق صالح العمر م.م رباح مرزه خضير

Farouk Saleh Al – Omar Rabah Marza Khudair

قسم التاريخ ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، البصرة، العراق.

Department of History, College of Arts, University of Basrah , Basrah, Iraq.

الاميل: Farouk_Saleh@gmail.com

الاميل: Rabah.mrz@gmail.com

الملخص:

يعد البرلمان الاسرائيلي السلطة التشريعية في دولة اسرائيل، وجهة رقابية لمتابعة اداء الحكومة لما يتمتع به من صلاحيات واسعة اقرها له الدستور الاسرائيلي، وهذا ما جعله يؤدي دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق العربي في المدة (١٩٧٧-١٩٨٤) لأنه يؤثر تأثيرا مباشر في اصحاب القرار الخارجي ، وعلى الرغم من التعدد الحزبي والتنوع في توجهاتها السياسية، لكنه كثيرا ما كان يقف مع القرارات المصيرية التي تهم مصلحة الدولة الاسرائيلية لا المصلحة الحزبية.

الكلمات المفتاحية: الكنيست– اسرائيل- الخارجية- دول- العربي.

Summary

The Israeli parliament is the legislative authority of the State of Israel, and a watchdog to monitor the performance of the government because of the Knesset's broad powers approved by the Israeli Constitution. This led the parliament to play an important role in the formation of Israeli foreign policy toward the Arab countries in the period 1977-1984 because the Knesset directly affects the Israeli external decision-makers, despite the multiparty and varied trends of the political currents, Which is of interest to the State of Israel and not partisan interests.

key words: Knesset – Israel- Foreign Affair- Countries - Arabic

المقدمة

كانت انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧، إيذانا ببدء مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي حتى عدتها بعض المصادر بانها انقلاب سياسي في اسرائيل لأنها أحرزت تقدما في طريق الديمقراطية وانعكاسها في بناء السياسة الخارجية الاسرائيلية في ظل المواجهة مع دول الطوق العربي التي أثرت في المؤسسات الاسرائيلية على مدى ثلاثين عاما اذ ان العلاقات بينها لم تكن تخضع لقواعد واضحة يمكن الرجوع إليها، وفي إطار محاولة القراءة العامة لتاريخ الكنيست ودوره في السياسة الخارجية الاسرائيلية، وينص القانون الاساسي لدولة اسرائيل على ان الكنيست هو الهيئة السياسية العليا في الدولة وبإمكانه اصدار أي قانون يراه مناسبا، ولا توجد صلاحية لاستعمال حق النقض ضد تشريعاته حتى رئيس الدولة او رئيس الوزراء او المحكمة العليا، أي انه لا يوجد قيد دستوري او قانوني لصلاحياته او سلطته، وفي إطار النظام الديمقراطي في إسرائيل يعد الكنيست السلطة التشريعية وله الصلاحية المطلقة بأن يشرع القوانين، والكنيست الذراع المراقبة لعمل الحكومة وذلك بواسطة لجانه، وللكنيست بعض الوظائف شبه القضائية, تضم نزع حصانة أعضائها وقدرة تنحية رئيس الدولة أو مراقب الدولة عن منصبهم[ii]، وللكنيست قوانينه الخاصة كما هو الامر في العديد من البرلمانات الاوربية، تستغرق عملية سن القوانين وقتا معينا وتشمل على عدة قراءات يلي ذلك التصويت على القوانين المقترحة ويكون اكثر عمل اللجان في سن التشريعات ويستطيع اعضاء الكنيست مساءلة الوزراء وباقي المسؤولين الحكوميين في اللجان وفي اجتماعات الكنيست[iii].

تجرى الانتخابات للكنيست مرة واحدة كل (٤) سنوات، مالم تستدع الظروف الاستثنائية لإجراء انتخابات مبكرة، ويتحدد اطار النظام الانتخابي الاسرائيلي في المادة (٤) من القانون الاساسي، والذي ينص على: **" ان الكنيست سينتخب**

بانتخابات عامة، مباشرة ومتساوية، وسرية بانتخابات بنسبية وفقا لقانون انتخابات الكنيست"، وفي يوم الانتخابات يدلي الناخبون بصوت واحد لحزب سياسي يمثلهم في الكنيست، ولكل مواطن اسرائيلي تجاوز (١٨) من عمره الحق في الاقتراع، ويشارك الاسرائيليون من جميع الفئات الاثنية (العرقية) والمعتقدات الدينية، ومنهم بطبيعة الحال المواطنون العرب، يشاركون مشاركة نشطة في عملية الانتخابات، ويحق لكل مواطن بلغ (٢١) من العمر فما فوق ان يرشح للكنيست شريطة الا يكون عليه قيد جنائي ولا يشغل منصبا رسميا[iv]، ولتتبع دور الكنيست في مسار السياسة الخارجية تجاه دول الطوق العربي (١٩٧٧-١٩٨٤)، قسمنا بحثنا على محورين اساسيين وخاتمة، المحور الاول: الكنيست التاسع (١٩٧٧-١٩٨١)، والمحور الثاني: الكنيست العاشر (١٩٨١-١٩٨٤)، ومسألة صناعة القرار الخارجي تجاه دول الطوق العربي.

المحور الاول: الكنيست التاسع.

ادلى الاسرائيليون في صبيحة ١٧ ايار عام ١٩٧٧، بأصواتهم ليختاروا من يمثلهم في برلمانهم التاسع وبلغ عدد المشاركين (٢.٢٣٦.٢٩٣) ناخب، كانت الاصوات الصحيحة منها (١.٧٤٧.٨٢٠) صوتا، لتصل قيمة المقعد في الكنيست (١٤.١٧٣) صوتا، ومن ضمن (١٢٠) مقعدا برلمانيا حصل الليكود على (٤٣) مقعدا في البرلمان، والباقي توزعت ما بين (١٢) قائمة فائزة اخرى، كما يوضحها الجدول رقم (١)[v].

اسم القائمة	عدد الاصوات الصحيحة	عدد المقاعد	النسبة الاصوات
التكتل (الليكود)	583968	43	% 33.4
التجمع (المعراخ)	430023	32	% 24.6
الحركة الديمقراطية من أجل التغيير(داش)	202265	15	% 11.6
الحزب الديني القومي (مفدال)	160787	12	% 9.2
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)	80118	5	% 4.6
وحدة إسرائيل (أغودات اسرائيل)	58652	4	% 3.3
بلاطو شارون	35049	1	% 2.0
شلوم تسيون	33947	2	% 1.9
المعسكر اليساري (شلي)	27281	2	% 1.6
القائمة العربية المتحدة	24185	1	% 1.4
عمال بلاد اسرائيل (مابام).	23571	1	% 1.3
حقوق المواطن (راتس)	20621	1	% 1.2
الاحرار المستقلون	20384	1	% 1.2

جدول رقم (١)

توزيع المقاعد البرلمانية حسب نتائج الكنيست التاسع عام ١٩٧٧.

وحسب العرف الدستوري[vi] عقد الكنيست التاسع جلسته الاولى في ١٣ حزيران عام ١٩٧٧، واختار اسحاق شامير (Yitzhak Shamir)[vii] رئيسا له، وفي اول خطاب له بدأه بالشكر لأعضاء الكنيست لمنحهم الثقة في مهمة رئاسة البرلمان الاسرائيلي ثم بين دور البرلمان الجديد في صناعة السياسة الخارجية الاسرائيلية والمهمة المنوط به في المحافظة على الحدود الاسرائيلية التي اكتسبتها من دول الطوق العربي وتحصينها من جهة، وتحقيق السلام المنشود من جهة اخرى[viii]، وما لبث ان عقد الكنيست جلسته الثالثة في ٢٠ حزيران[ix]، التي اختار بها الحكومة الجديدة ونجاح الليكود من تأليفها للمرة الأولى[x]، برئاسة مناحيم بيغن (Menachem Begin)[xi]، وقد علق النائب عن المعراخ المعارض شمعون بيريز (Shimon Peres)[xii]، ان الحكومة الجديدة يجب عليها احترام القرارات الخارجية التي اتخذتها الحكومات السابقة وانتهاج سياسة خارجية توازي في اهدافها مع تلك القرارات، اذ صرح قائلا:

" ... المشكلة الأساسية في عصرنا هي تلك التي تُجسد الأمل في تجنب الحرب والتقدم نحو السلام وكذلك الأمل الأكبر في الحفاظ على السلام... وهو الطريق الذي يتم تعبيده بين رؤية يهودية كبيرة وواقع دولي وإقليمي قاتم ، وهو طريق يميز بين ما هو ممكن وما هو غير ممكن ... لأننا كنا مستعدين لقبول تسوية إقليمية مؤلمة ... ان اللحظة التاريخية قد حانت، بكل مقتضياتها، ولا ينبغي تفويتها والحقيقة هي أن الحل الوسط هو في بعض الأحيان

الحد الأقصى، وليس الحد الأدنى... السياسة التي نطمح إليها واضحة، ونحن نسعى لإعطاء إسرائيل حدوداً يمكن الدفاع عنها..."[xiii].

حمل النص مضمونين، الاول يتعلق بالكنيست الاسرائيلي كمؤسسة مستقلة يجب عليه توحيد جهوده من اجل الدفع بعملية السلام باستئناف الحراك الخارجي مع الجوار العربي والسير على خطوات الحكومات السابقة وبالشروط نفسها المتمثلة بالمكاسب الجغرافية والديموغرافية التي استولت عليها اسرائيل عام ١٩٦٧، والمضمون الاخر عبور الخلافات الداخلية بين الاحزاب الى قاعة البرلمان والمتمثل بحكومة الليكود والمعارضة التي يتزعمها المعراخ حول السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق، وهذا الخلاف سوف يستمر داخل الكنيست في مدة البحث (١٩٧٧-١٩٨٤)، ففي فترات تهدأ الخلافات، لكنها ما تلبث ان تعود على شكل تناقضات داخلية تلقي بظلالها على عملية صنع القرار الخارجي الإسرائيلي.

منذ البداية اراد الكنيست التاسع تفعيل دوره ازاء سياسة اسرائيل الخارجية، ففي ٢٧ تموز عام ١٩٧٧، ناقش الكنيست في جلسته (١٨) القضايا الرئيسة التي توصل لها مناحيم بيغن بعد زيارته الاخيرة إلى الولايات المتحدة، ابرزها سعي حكومته للوصول إلى معاهدة سلام شامل، وأهداف المفاوضات بين إسرائيل وجيرانها، وكذلك الاقلية اليهودية في سوريا والوضع المتأزم في جنوب لبنان، فقد قال بيعن فيما يخص الشأن اللبناني **" ... لا نرغب في أي أرض في لبنان، ولا نريد أن تشب أي حرب على خلفية الأحداث في لبنان، ولن نتخلى عن الأقلية المسيحية في لبنان... وقد أظهرنا أن القرى المسيحية في جنوب لبنان تشكل جيبًا صغيرًا محاطًا بعشرات القرى المسلمة..."**[xiv]، والظاهر من النصّ ونحن نتكلم على سياسية اسرائيل الخارجية تجاه دول الطوق العربي ان بيغن في خطابه امام الكنيست قد اشار الى توفر فرصة تخدم سياستهم الخارجية تمثلت بالعامل الديني الموجود اصلا في النسيج الاجتماعي في لبنان من خلال دعم المسيحيين والمناشدات بحقوق الاقلية اليهود في سوريا لإعطاء انطباع دولي بان الاسرائيليين يعتنون كثيرا بمبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان وينادون بنصرة تلك الاقليات وحقوقها المدنية، وهذا كله يدعم موقف المفاوض الاسرائيلي في البروتوكولات الدولية في كسب الرأي العالم المسيحي وحكوماتهم لكي ترسم سياستهم الخارجية بشكل جيد.

واصل الكنيست استماعه لمناحيم بيغن، لاسيما وان الاخير قدم مشروعا جديدا للمفاوضات مع العرب يخوّل الولايات المتحدة الامريكية من استعمال مساعيها لتكوين لجان مشتركة بين الطرفين الاسرائيلي والعربي لها القابلية على الاجتماع في جميع العواصم المعنية كالقدس والقاهرة وعمان ودمشق وبيروت، لعقد محادثات لتقريب وجهات النظر فيما بينهم حول معاهدات السلام[xv]، وبعد مضي (٨) ساعات من المناقشات داخل الكنيست عرض عضو البرلمان حاييم كورفو (Haim Corfo)[xvi] النائب عن الليكود مشروع بيغن للتصويت وقد صوت لمصلحة المشروع بـ (٥٩) عضوا، بينما رفضه (٣٦) عضوا، وامتنع الاخرون عن التصويت[xvii]، واستمر الكنيست بأداء دوره في مراقبة الحكومة ازاء مفاوضات السلام التي شرعت بها الحكومة، وقد حضر وزير الخارجية الاسرائيلي موشي دايان (Moshe Dayan)[xviii] في ١ ايلول عام ١٩٧٧، الى قاعة الكنيست ليوضح الاهداف الاساسية التي سوف يناقشها في واشنطن، مشددا على ضرورة المضي قدما نحو مشروع معاهدة سلام شامل في جميع مواده مبني بالمحافظة التامة على أمن دولة اسرائيل وسلامتها وضمان حرية الملاحة في قناة السويس وخليج ايلات وتأمين مصادر مياه نهر الاردن[xix].

يبدو ان اغلب اعضاء البرلمان الاسرائيلي كانوا يعون جيدا ان مهمة المفاوضات شاقة لذا اصروا على الوقوف على تفاصيلها لأنها تمس المصالح العليا للبلد، ومعرفة اخر المستجدات التي تطرأ على سير المفاوضات التي سوف يبدؤها وزير الخارجية مع دول الطوق العربي وعدم انفراد الحكومة الاسرائيلية بها، وادركوا ان مفاوضات السلام مرحلة مصيرية وحرجة تمر بها دولة اسرائيل ويجب توحيد الجهود بتغليب المصالح العليا على مصالح الحزبية كل هذا من اجل الخروج من المفاوضات المرتقبة باقل التنازلات، والمحافظة على مكاسب عام ١٩٦٧، لذا كرسوا كل قواهم وفعَّلوا كل صلاحيات السلطة التشريعية من اجل المساهمة في صنع القرار الخارجي الاسرائيلي او على اقل تقدير مراقبة الحكومة فيما يجري من مفاوضات بين اسرائيل والعرب.

وبناء على ذلك الاصرار عقد الكنيست جلسته المرقمة (٢٧) بتاريخ ١٣ تشرين الاول من ذلك العام، لمناقشة تداعيات ورقة العمل التي اعدتها الحكومة الاسرائيلية للتفاوض بها في مؤتمر السلام المزمع عقده في جنيف، التي اكدت ان تكون اللجان الاسرائيلية المسؤولة عن المفاوضات وإبرام معاهدات السلام على شكل منفرد مع دول الطوق العربي على النحو التالي: **"اسرائيل ومصر، واسرائيل والاردن، واسرائيل وسوريا، اسرائيل ولبنان"**[xx]، واثارت مفردات هذه الورقة الجدل داخل الكنيست بين العضوين موشي دايان وشمعون بيريز، فقد تشاءم الاخير كثيرا حول مفردات الورقة الاسرائيلية ووصفها بـ **"الأكثر تعاسة"**، بينما برر ها دايان بانها لا تمس الاهداف الاسرائيلية الرئيسة وانها معاهدة سلام جاءت في الوقت المناسب للتفاوض مع مصر لان الاردن لا يصنع السلام مع اسرائيل من دون الضفة الغربية، ومن غير المرجح أن توافق

سوريا على السلام على أساس برنامج الليكود وبعد ان عرضت ورقة العمل للتصويت حصلت على موافقة (٤١) عضوا، مقابل (٢٨) عضوا ضدها وامتنع الاخرون[xxi].

عند التمعن في عدد النواب الحاضرين نجد ان الاعضاء البرلمانيين الذين صوتوا لمصلحة ورقة العمل عددهم (٤١) عضوا، واقل من النصف زائد واحد (٦١) عضوا الذين صوتوا لصالح الليكود عند تشكيل الحكومة، هذا يعطي مؤشرا بأن مفردات (ورقة العمل) اثارت حالة من التشرذم داخل البرلمان، وكان الكنيست يمر بحالة من الصراع الخفي والتناقضات الداخلية ليس بين اعضاء الليكود وحلفائهم فحسب، بل حتى داخل تحالف الليكود نفسه، وان السياسية الخارجية الاسرائيلية التي تبناها الليكود ستكون مجازفة خطيرة ومغامرة سياسية راهنت عليها الحكومة، فأما ان تكون نهاية مؤلمة للحكومة الاسرائيلية الجديدة في حال فشلها او ربما يكون العكس في حال نجاحها.

لم ينقض شهر تقريبا حتى اتت المفاوضات بثمارها، لاسيما ان رئيس جمهورية مصر العربية انور السادات[xxii]، اعلن فى ٩ تشرين الثانى، عن **" استعداده للذهاب إلى أي مكان في العالم سعيا وراء السلام وحقنا للدماء، ولو كان هذا المكان هو الكنيست الاسرائيلي"**[xxiii]، هذا الاعلان عجل باجتماع الكنيست في ١٥ تشرين الثاني، واخذت المشاورات بين اعضائه لاتخاذ التدابير اللازمة لزيارة الرئيس السادات والاتفاق حول سياسة خارجية تنسجم مع معطيات المرحلة، اذ قدم بيغن مقترحا طالب فيه اعضاء الكنيست بالموافقة على تمكين الرئيس المصري بالوقوف والتحدث على منصة البرلمان، وبعد اعتراض عضو جبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مائير ويلنر (Meir Vilner)، رد بيغن على اعتراضه قائلا: **"على الرغم من أنك أوقفتني، آمل أنه عندما يقف الرئيس السادات هنا ، فلن تقاطعه"**[xxiv]، وما لبث ان تبنى الكنيست في جلسته (٤٣) المؤرخة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني، وبأغلبية ساحقة قراراً يدعو الحكومة إلى دعوة الرئيس السادات، وأوضح موقف إسرائيل التفاوضي، بأن لا شروط مسبقة وكل شيء قابل للتفاوض، ويمكن لكل جانب أن يثير أي قضية يرى أنها مناسبة، وفي ذلك اليوم حضر السادات امام الكنيست الاسرائيلي[xxv].

مما تقدم نستطيع القول ان حضور انور السادات في قاعة البرلمان الاسرائيلي هو الحدث الابرز في عمر الكنيست التاسع، ويعد نجاحا للسياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق العربي وتحديدا مع مصر، ولم يكن من حصة الحكومة فحسب بل يندرج هذا النجاح في سجل اعمال الكنيست الذي راقب سلوك الحكومة عن كثب وتتبع خطواتها وعلى الرغم من ان اتخاذ القرار الخارجي منوط بالسلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الوزراء، الا ان صناعته شاركت بها العديد من القوى واحدة منها السلطة التشريعية المتمثلة بالكنيست، وان الصعود السياسي للخارجية الاسرائيلية الذي حققته الحكومة قد خفف من حدة التناقضات الموجودة اصلا عند اعضاء الكنيست، لكنه لم يقض عليها جذريا.

افتتح الكنيست التاسعة جلسته المرقمة (٦١) بتاريخ ٢٨ كانون الاول عام ١٩٧٧، التي اراد بها الاطلاع على اهم النتائج لسياسة اسرائيل الخارجية في مهمة السلام التي توصل لها مناحيم بيغن رئيس الوزراء بزيارته الاخيرة للإسماعيلية في ٢٥ كانون الاول، وقد ظهرت بعض التناقضات بين الجانبين الاسرائيلي والمصري ابرزها تأكيد الاخير التزام إسرائيل بالانسحاب من سيناء ومن مرتفعات الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية[xxvi]، وفي غضون ذلك جاءت عملية الليطاني[xxvii] في ١٥ اذار عام ١٩٧٨، لتختبر اداء الكنيست في وقوفه مع الحكومة لمواصلة سياستها الخارجية تجاه دول الطوق العربي، لكن هذه المرة مع الجارة الشمالية لبنان، اذ كرر الكنيست تأييده الداعم للحكومة في عمليتها العسكرية وأجمع كل اعضاء الكنيست على ضرورة تنفيذ هذه العملية التـي فيها دخلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى جنوب لبنان[xxviii]، ومن هنا يتضح ان السياسة الخارجية الاسرائيلية لم ترتكز على الوسيلة الدبلوماسية تجاه دول الطوق العربي فقط، بل استعملت وسيلة الحرب اداة اخرى لسياستها الخارجية، وفي الوقت نفسه اراد الكنيست امتحان عملية السلام مع مصر ومعرفة موقفها الحقيقي من مفاوضات السلام ومدى تأثير الدول العربية على القرار السياسي المصري وفي حال تلكؤ المفاوضات او توقفها يتبين ان مصر كانت غير جادة في مفوضاتها مع اسرائيل، واذا حدث العكس تظهر نوايا مصر السليمة في المحادثات وهذا ما حدث بالفعل.

استمرت المفاوضات الاسرائيلية حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد[xxix]، اول اتفاقية للسلام بين إسرائيل ومصر في ١٧ ايلول عام ١٩٧٨[xxx]، وبعد مضي عشرة ايام أي في ٢٧ أيلول، كان على اعضاء الكنيست التصويت على الاتفاقية، ودامت المناقشات لأكثر من (١٧) ساعة، تخللتها بعض الخلافات الحادة، فقد أتهم بعض النواب بيغن بأنه تراجع عن تعهداته السابقة وأن حكومته تعُد أول حكومة إسرائيلية تعترف بالشعب الفلسطيني وأن له حقوقاً مشروعة[xxxi]، ثم اقر الكنيست الاتفاقية بغالبية (٨٤) عضوا صوتوا إلى جانبها في حين عارضها (١٩) وامتنع الاعضاء الباقون[xxxii]، وسمحت معظم الأحزاب السياسية في إسرائيل لأعضائها داخل الكنيست بالحرية في التصويت ولم تفرض نظامًا حزبيًا، فقد انتقد شمعون بيريز العضو البارز في المعارضة السلوك الخارجي للسياسة الحكومة في مفاوضاتها مع مصر مدعيا **" أن سعرها مرتفع للغاية"**، بالمقابل رد عليه بيغن داخل الكنيست قائلا: **" إن ٩٠ في المائة من معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر قد تم الاتفاق عليها مسبقا، لقد تم إغلاق دائرة الحروب ربما لمدة خمس سنوات او لعشرة او لخمسين عاما، وربما لجيل أو لجيلين، وهذه نقطة تحول تاريخية بمعنى الكلمة... وبذلك انتهت حالة الحرب بين إسرائيل ومصر"**[xxxiii]. ان هذه المناقشات البرلمانية توحي لنا بانها اثرت كثيرا في القرارات الخارجية، وشاركت في توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه مصر.

استأنف الكنيست جلسته المرقمة (٢٠٦) في ٢٠ اذار عام ١٩٧٩، للمصادقة على المعاهدة الاسرائيلية – المصرية وبعد احتدام كبير بين اعضاء البرلمان الذين حضروا الجلسة ما بين مؤيد ورافض ولمدة يومين، اذ قدم مناحيم بيغن رئيس الحكومة بيانا مفصلا عن المعاهدة لإقناع الاعضاء المعارضين عليها[xxxiv]، وما يهمنا من البيان ما قاله :

"اود ان ابدأ بالإشارة الى هذه المناقشة الغاية في الاهمية كواحدة من المناقشات التاريخية داخل البرلمان الاسرائيلي كما هو الحال في باقي البرلمانات الديمقراطية التي لابد من ان تتعرض الى مساجلات ومناقشات ساخنة للتعبير عن حرية الرأي في التصويت وفقا لوعي كل عضو وادراكه لقراره، وهذا بحد ذاته مجدا برلمانيا ديمقراطيا تفتخر به الامة الاسرائيلية ويعترف به العالم المتحضر... اننا نقف عند نقطة تحول في العلاقات بين دولتين في الشرق الأوسط، على أمل أن يكون ذلك أساسًا وفاصلًا بيننا وبين الآخرين. لقد كان لنا الشرف أن نشهد هذه اللحظة الكبيرة في حياتنا البرلمانية الوطنية، وكم كنا محظوظين أن نكون المعنيين لتحقيقها ... "[xxxv].

النص يكشف بوضوح ان الهدف الجوهري للسياسة الخارجية الاسرائيلية التي تبنتها حكومة الليكود تجاه دول الطوق العربي يتمثل بمنح تلك الدول الشرعية الدولية لإسرائيل او على اقل تقدير دولة واحدة ومن ثم تُعمم على الجميع، بمعنى اخر، طمحت حكومة الليكود بنقل سياستها الخارجية من مرحلة المواجهة العسكرية الى مرحلة مفاوضات التسوية بقصد مفاوضات السلام فقد حققت اسرائيل مكاسب جغرافية وديموغرافية على حساب دول الطوق العربي واقصد بذلك التمدد الكبير في عام ١٩٦٧، انها ارادت تسوية عادلة لا سلام ظالم، وهذا بحد ذاته، يعطي مؤشرا لنضوج السياسة الخارجية الاسرائيلية في كيفية التعامل مع اشد واصعب الملفات العربية تعصبا تجاه دولة اسرائيل واقصد هنا مصر، ونجاحا دبلوماسيا سجل ايجابا في رصيد السياسة الخارجية الاسرائيلية، وان هذا الصعود الدبلوماسي للسياسة الخارجية الاسرائيلية طمعت الحكومة المحافظة عليه من قبل الكنيست وعدم التفريط به عند التصويت لأنه مكسب دبلوماسي كبير وهذا يعني ان القرارات الاساسية التي تمس السياسة الخارجية الاسرائيلية تحتاج البرلمان الاسرائيلي ضمن صلاحياته التشريعية، والنتيجة ان الكنيست قد شارك بشكل فعلي بصناعة السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق العربي في هذه المرحلة الحساسة من عمر الدول الاسرائيلية.

وتكملة لما تقدم من اهمية الكنيست ودوره في صناعة السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق العربي وتحديدا في خضم المناقشة الحادة بين اعضاء البرلمان الاسرائيلي، وما ان بدأ بيغن في بيانه اعترض عليه عضو الجبهة الديمقراطية من أجل السلام والمساواة توفيق طوبي (Tawfiq Toubi)، وطالب بيغن بحق الفلسطينيين في قيام دولتهم العربية ضمن قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وجاءه رد بيغن سريعا مذكرا اياه بضحايا الإسرائيليين في حرب ١٩٤٨، التي بلغت حسب تقديره (٣٠.٠٠٠) اسرائيليا، وان دماءهم كانت ثمنا لقيام دولة اسرائيل، وما لبث ان اعترض عليه عضو الليكود موشي شامير (Moshe Shamir) واتهمه بان المعاهدة ما هي الا تواطأ مع ما اسماهم بـ **" المصرين القتلة "** الذين حاربونا على الاراضي الاسرائيلية ، ورد عليه بيغن بـان وجهات النظر تختلف احيانا في القضايا المصيرية وبصفته مقاتلا يهوديا انه لا يرى خطأ بل هي علامة شرف لكل جندي يقاتل في المعارك للدفاع عن وطنه، ثم بيّن لأعضاء الكنيست ان شرف الامة الاسرائيلية متعلق في هذه **"المناقشة العظيمة التي سيتم تذكرها لعدة أيام في سجلات شعبنا، لأنها كانت خطيرة للغاية وعميقة ومؤلمة ولكنها ذات أهمية كبيرة"**[xxxvi]، وبهذه الكلمات انهى بيغن بيانه امام الكنيست ليترك الامر لأعضاء البرلمان، ليصوتوا في الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٢ اذار، لمصلحة المصادقة بأغلبية (٩٥) عضوا[xxxvii]، وعارضها (١٨) عضوا وامتنع الاخرون[xxxviii].

ان ما دار من مناقشات حادة داخل البرلمان الاسرائيلي حول تصديق المعاهدة الاسرائيلية – المصرية يكشف مدى اهمية الكنيست في التأثير على القرارات المصيرية التي تتخذها الحكومة في سير الخطط التي عدت لسياستها الخارجية تجاه دول الطوق العربي، فلو فرضنا ان الكنيست لم يصادق على المعاهدة الاسرائيلية – المصرية ما مصير تلك المعاهدة؟ بالكاد سوف تولد المعاهدة (ولادة ميتة)، وتحرج الحكومة ازاء البرامج التي هيئتها للسياسة الخارجية، بل تترتب نتائج سيئة على نمطية السياسة الخارجية الاسرائيلية، لذا التصديق على معاهدة السلام برزَ دور البرلمان الاسرائيلي في السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه محيطهم العربي والمصادقة على المعاهدة افضل شاهد على ذلك، لأنها الحدث الابرز لمشاركة الكنيست التاسع في صناعة السياسة الخارجية تجاه دول الطوق العربي، وان المصادقة على المعاهدة اعاد صفة التشرذم والانقسام داخل تكتل الليكود نفسه لان موشي شامير كان عضوا من الليكود لكنه اعترض عليها لأنه رأى انها خروج عن البرامج والاهداف التي نادى بها الليكود قبل الانتخابات وبعدها.

نفذت إسرائيل التزاماتها بموجب معاهدة السلام وتبادل الطرفان تمثيلها الدبلوماسي واخذت وحدات من الجيش الإسرائيلي تنسحب تدريجياً من القواعد في سيناء، وتم تسليم الأراضي إلى مصر[xxxix]، واستضاف الكنيست التاسع في ٢٠

كانون الثاني عام ١٩٨١، لأول مرة وفدا برلمانيا من مصر[xl]، ومع اقتراب موعد انتهاء الدورة التاسعة للبرلمان الاسرائيلي، عقد جلسته المرقمة (٤٤٢) بتاريخ ١ ايار عام ١٩٨١، وناقش مناحيم بيغن التطورات العسكرية الاسرائيلية لحدودهم الشمالية المحاذية للبنان، واشار بيغن ان الوضع في لبنان ينذر بالخطر وسوف تشغل قدراً كبيراً من اهتمام الكنيست العاشر، وقاطعه النائب توفيق طوب بانها بيانات حزبية اهدافها انتخابية، ورد عليه بيغن بان ستتاح له الفرصة ليقول ما يقوله، وطلب منه عدم إزعاج الآخرين، ورد عليه توفيق توبي بالابتعاد عن الحرب ،وعلى الرغم من منصبه الحكومي طالبه باحترام نداء زملائه في البرلمان وعدم شن اي حرب ضد السوريين في لبنان. رد بيغن بان الوقت سوف يتاح له ليبين اقتراحاته ويستمع اليه باقي النواب، وطلب بيغن من رئيس البرلمان مواصلة كلامه الذي يكفله القانون ليوضح ان السكان المدنيين في شمال لبنان في نقطة الانهيار لان السوريون يقصفون زحله وبيروت، وعلى هذا الاساس قررت الحكومة عدم البقاء مكتوفة الايدي وقام سلاح الجو الاسرائيلي بردع الوجود العسكري السوري في لبنان، مبررا هذا العمل العسكري لأجل انقاذ الطائفة المسيحية في لبنان وعدم تمكين السوريين بالتحكم في مصيرهم وايقاف التمدد العسكري السوري في شمال لبنان وجنوبه، وقاطعه النائب عضو معسكر اليسار الإسرائيلي وليد حاج يحيى قائلا: **"لأن السبب وجود الصواريخ السورية هناك"**. رد عليه رئيس الوزراء قائلا: **"لا تقاطعني، أنت عضو جديد في الكنيست"**، رد عليه عضو الجبهة الديمقراطية تشارلي بيتون (Charlie Bitton) قائلا: **" ماذا، هل أنت معلم مدرسة هنا؟ وان وليد حاج يحيى نائب برلماني يحق له أن يتكلم"**، ثم طلب رئيس المجلس من بيغن بالاستمرار، فاستأنف الاخير حديثه قائلا: **"... قبل ثلاثة أسابيع وصل مسيحيو شمال لبنان إلى نقطة الانهيار بسبب تعامل السوريين معهم كما فعل النازيون في أوروبا على عكس المسيحيين في الجنوب الذين تلقوا أسلحة اسرائيلية متنوعة زودتهم بها الحكومة الاسرائيلية السابقة التي كان يرأسها عضو الكنيست رابين وواصلت هذه المهمة حكومتي..."** رد عليه توفيق توبي: **" لا يهم ما قلته، المهم هو ما أشعلته. لقد أعطيتهم الأمر بفتح النار في لبنان. لقد فشلت وفشلت وهذا هو السبب في أنك تهدد بالحرب الآن..."**[xli].

بدا واضحا ان التناقضات الداخلية في مجلس النواب حول ماهية السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق العربي لم تستطع الحكومة من صناعتها واتخاذ القرارات وحدها، بل هنالك ندّ قوي يتمثل بمجلس النواب وتحديدا المعارضة البرلمانية داخل الكنيست التي عارضت حرب السورين على الاراضي اللبنانية بحجة حماية المسيحين، وحمّلت المعارضة الحكومة كل المخاطر في حال نشوب الحرب مع السوريين لان السبب هو نقل الصواريخ المقاومة للطائرات، اقصد من ذلك ان السياسة الخارجية التي ارادت الحكومة الاسرائيلية انتهاجها ازاء لبنان وسوريا مخطط لها مسبقا، وان الحكومة تختلق الحجج لتنفيذ تلك السياسة ويجب على البرلمان الحد من تلك السياسية الخارجية التي تدفع اسرائيل في التدخل بالشؤون الداخلية لبلدان الطوق العربي، ويجب على الحكومة عند وضع خطط السياسة الخارجية الابتعاد عن لغة التصعيد ضد العرب، ونرى ان الجبهة الديموقراطية على الدوام تعترض على قرارات الحكومة لعدة اسباب في مقدمتها وجود بعض الاعضاء العرب فيها، وانها تقترب كثيرا من الافكار الاشتراكية، لا سيما الشيوعية منها التي تتحسس من النظام اليميني الذي تبنته الحكومة في سياقات سياستها الخارجية واسلوبها الجاف في التعامل مع الملف العربي وتحديدا دول الطوق، وبهذه المشادات الكلامية اختتم الكنيست جلساته الاخيرة ليتهيأ الى دورة انتخابية جديدة وهو يحمل عملية شد وبسط في رسم السياسة الخارجية الاسرائيلية، واخذ الاستعداد لخوض الانتخابات الجديدة في برلمانه العاشر.

المحور الثاني: الكنيست العاشر.

بدأت انتخابات الكنيست العاشر في ٣٠ حزيران عام ١٩٨١، وبلغ عدد المشاركين (٢.٤٩٠.٠١٤) ناخبا، كانت الاصوات الصحيحة منها (١.٩٩٣٧.٣٦٦) صوتا، لتصل قيمة المقعد في الكنيست (١٥.٣١٢) صوتا، حصل الليكود على (٤٨) مقعدا برلمانيا، وباقي المقاعد توزعت بين (٩) قوائم فائزة اخرى، كما يوضحها الجدول رقم (٢)[xlii].

اسم القائمة	عدد الاصوات الصحيحة	عدد المقاعد	النسبة الاصوات
الليكود	718941	48	% 37.1
المعراخ	708536	47	% 36.6
الحزب الديني القومي (مفدال)	95232	6	% 4.9
اغودات إسرائيل	72312	4	% 3.7
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)	64918	4	% 3.4
حركة التقاليد الاسرائيلية (تامي)	44466	3	% 2.3
حركة البعث (هتحيا)	44700	3	% 2.3
الحركة من أجل التجديد الوطني (تيلم)	30600	2	% 1.6
حركة المركز (شينوي)	29837	2	% 1.5
حركة الحقوق (راتس)	27921	1	% 1.4

جدول رقم (٢).

توزيع المقاعد البرلمانية حسب نتائج انتخابات الكنيست العاشر ١٩٨١.

وعند تحليل النتائج الانتخابية نجد ان الليكود زاد (٥) مقاعد، بينما المعراخ زاد (١٥) مقعدا، وهذا معيار جيد لنقيس به الرأي العام الاسرائيلي ازاء السياسة الخارجية التي مارستها حكومة الليكود وانها لم تحظ بالرضا الكامل للإسرائيليين هذا من جهة، ونرى النتائج الانتخابية كانت متقاربة جدا بين الليكود وغريمه التقليدي المعراخ، وهذا التقارب زاد من حالة التنافس السلبي فيما بينهم، للاستيلاء على الحكومة مما دفع الليكود الى النزول الاضطراري الى القوائم المتوسطة والصغيرة الاخرى من اجل تشكيل الحكومة التي تحتاج الى (٦١) صوتا أي نصف زائد واحد، وبالنتيجة زيادة سقف مطالب تلك القوائم، التي حظيت بمناصب مهمة، وهنا يثار تساؤل لماذا لم يتآلف المعراخ والليكود في تشكيل الحكومة وجعل باقي القوائم في اعداد المعارضة البرلمانية، وللجواب عن هذا السؤال يجب ان نتذكر ان الليكود في انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣ – ١٩٧٧)، احرج الحزب المعراخ آنذاك في تشكيل الحكومة عندما لم يقبل المشاركة فيها، واخذ دور المعارضة البرلمانية، ليتحين الفرص للإطاحة بالحكومة، واليوم عادت التجربة نفسها مع تبادل الادوار اذا اراد المعراخ الابتعاد عن الليكود في تشكيل الحكومة وفي رسم سياستها الخارجية تجاه دول الطوق العربي، وعلى الرغم من وجود ثوابت في الاستراتيجيات الخارجية الاسرائيلية في خطوطها العريضة، لكن الاختلاف كان في البرامج وادارة القرار الخارجي الاسرائيلي، اذ رأى الليكود –حسب أيدولوجيته اليمنية المتطرفة- ان السياسة الخارجية الاسرائيلية تمر بمرحلة انتقالية من طور المواجهة العسكرية واثبات الذات الشرعية الى طور التوسع الاقليمي والتمدد الخارجي وهذا يتطلب تكثيف اداء الدبلوماسية –مؤقتا- على جانب الجهد العسكري من جهة اخرى.

عقد الكنيست العاشر جلسته الأولى في ٢٠ تموز عام ١٩٨١، لينتخب مناحيم سفيدور (Menahem Svidor)[xliii] رئيسا له، وما لبث ان شكل الليكود في ٥ آب ١٩٨١، حكومته الثانية بزعامة مناحيم بيغن بعد نجاحها في الحصول على الاكثرية داخل قبة البرلمان من خلال ائتلافاته مع بعض القوائم الفائزة[xliv]، فقد واجه الكنيست العاشر أُولى التحديات الدولية التي اصطدمت مع السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق العربي التي تبنتها الحكومة الجديدة، لاسيما بعد ان اصدرت الامم المتحدة قرارها المرقم (٩١١) في ٥ شباط عام ١٩٨٢، الذي عد **"إسرائيل دولة غير مؤيدة للسلام"** ، اذ أدان الكنيست في ١٠ شباط، القرار الأخير في أعقاب مناقشة استمرت يومين، تمخض عنها قرار برلمانيا وافق عليه (٦١) عضوا، وصوت ضده (٣) اعضاء وامتنع الاخرون، وقد نص على ان: **"الكنيست يرفض ويدين القرار الخبيث لأغلبية الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٥ شباط ١٩٨٢، وينصّ الكنيست على أن القرار محرّم من أي أساس أخلاقي وليس له أي صحة على الإطلاق، ويعرب الكنيست عن تقديره للدول الحرة والديمقراطية التي عارضت، القرار المذكور"**[xlv]، ثم واجه الكنيست تحديا اخر، وهذه المرة من داخل الكنيست نفسه بعدما قدمت كتلة هتحيا في ٢ اذار عام ١٩٨٢، اقتراحا يطالب بسحب الثقة من الحكومة، بسبب ضرورة ايقاف عمليات الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ومن دون تأجيل، وعلى هذا الاساس، وافق الكنيست بجلسته التي عقدها في ٣١ اذار عام ١٩٨٢، على قانون يقوم بتعويض المستوطنين الاسرائيليين الذين تم إخلاؤهم من سيناء[xlvi].

نلاحظ ان هذا الاقتراح الذي قدمته كتلة هتحيا في المطالبة بسحب الثقة من الحكومة كان بمثابة صندوق البندورا الذي فتح الشرور على الحكومة، فلم يمض على تشكيلها عام تقريبا حتى بدأت تنهال عليها تهم الاهمال والتقصير والابتعاد عن الاهداف التي رسمتها لسياستها الخارجية ومن ثم المطالبة باستقالتها، اذ ما علمنا ان كتلة هتحيا من ضمن الكتل التي صوتت لصالح الليكود عند تشكيل حكومته وهذا يدلل على التشرذم داخل ذلك التحالف، واخيرا اتاحة الفرصة للمعارضة البرلمانية من مواصلة نديتها ضد الحكومة، وعودة المشاكل والتناقضات الداخلية التي تركها الكنيست التاسع تجاه سياسة الخارجية الاسرائيلية التي اتبعتها حكومة الليكود سابقا.

شجع الكنيست في ٧ حزيران عام ١٩٨٢، العمليات العسكرية التي قام بها الجيش الاسرائيلي ضد لبنان التي اطلق عليها عمليات (سلامة الجليل)[xlvii]، وقدم أحر التهاني متمنيا الشفاء العاجل للسفير الإسرائيلي في المملكة المتحدة البريطانية شلومو ارغوف (*shalom Argov*)[xlviii] الذي تعرض لعملية اغتيال أثناء مغادرته مأدبة عشاء رسمية في فندق دورتشستر في لندن[xlix]، وفي اليوم التالي اي ٨ حزيران، قدمت الجبهة الديمقراطية اقتراحا للبرلمان الاسرائيلي طالبت فيه سحب الثقة من الحكومة وايقاف عملياتها العسكرية لان السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه لبنان قد حققت اهدافها التي رسمت من اجلها الحرب، وأجاب بيغن في الكنيست على اقتراح سحب الثقة موضحا أسباب الحملة: **" إذا حققنا خط الطول البالغ (٤٠) كيلومتراً من حدودنا، فإن المهمة ستنتهي ، ويجب أن يتوقف القتال كلّه"**، واضاف **"... سيكون هناك سلام للجليل، سلام لإسرائيل، سلام للشرق الأوسط، سلام لجميع الأمم ..."**، وفشل الاقتراح بعدم التصويت لمصلحته بـ (٩٤) عضوا، مقابل (٣) اعضاء صوتوا لصالحه، مع امتناع (٩) اعضاء، وغياب (١٤) عضوا[l]، على الرغم من عدم تمرير المقترحات التي قدمتها المعارضة، لكن اخذ صوتها يرتفع داخل البرلمان من اجل مشاركة الكنيست بالقرار الخارجي الاسرائيلي دول الطوق العربي بدءا من لبنان، وهذه علامة بارزة على ان الكنيست لا يتخلّ عن حقه في صناعة السياسة الخارجية الاسرائيلية وعدم التنازل للحكومة عن ذلك الحق بشكل مطلق حتى لو كانت ذات اغلبية برلمانية.

اصر الكنيست على اداء دوره في السياسة الخارجية من خلال مراقبة سلوك الحكومة في حربها على لبنان وتتبع العمليات العسكرية اذ ما علمنا ان الحرب نحت منحى اخر، فدعا الكنيست في ٢٩ حزيران عام ١٩٨٢، اريل شارون وزير الدفاع لمناقشته في ذلك[li]، وانتقد العضو البرلماني اسحاق رابين السياسة الخارجية الإسرائيلية وانها انحرفت عن مسارها الوطني واخذت تتدخل في الشؤون اللبنانية اذ قال: **" بينما كانت الأمة متحدة حول الأهداف الأصلية للحرب، فإن التطورات الجديدة تجاوزت الإجماع الوطني"**، هذا النقد دفع شارون الى ايضاح بعض المتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التي فرضتها العمليات العسكرية في لبنان، وان هناك تسوية جديدة تلوح في الافق[lii].

من استقراء بعض جزيئيات كلام شارون يتضح ان الهدف الحقيقي في عمليات سلامة الجليل ليست دفع ضرر المقاومة الفلسطينية عن حدود اسرائيل الشمالية كما ذكرتها اغلب الادبيات التاريخية المهتمة بالشأن الصراع العربي الاسرائيلي فحسب بل هذه الوثيقة تكشف المصالح الدبلوماسية الاسرائيلية وكيف يفكر المسؤول الاسرائيلي في انتهاز اي فرصة لصالح المفاوض الاسرائيلي عندما تندرج عمليات التسوية، علمنا ان لبنان كانت تمر بحرب اهلية وتصفية للحساب بين الاجندة الخارجية، وان الحكومة الاسرائيلية نجحت في تمرير سياستها الخارجية داخل الكنيست بعدما طبلت الحيلة على المعارضين في الكنيست في اول الامر، لكن الاحداث كشفتها فيما بعد، وبدأت المعارضة البرلمانية داخل الكنيست تعطي اشارة للحكومة انها فهمت اللعبة ويجب العودة للخطط التي رسمتها السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الحرب على لبنان وعدم الانفراد بالقرار الخارجي تجاه لبنان.

تكملة لما تقدم من دور الكنيست في رسم السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه لبنان، فقد مثل رئيس الحكومة الاسرائيلية ووزيرا الدفاع والخارجية امام البرلمان في ٨ ايلول عام ١٩٨٢، لمعرفة نتيجة القرارات الخارجية تجاه لبنان والاطلاع على ابرز المشاكل التي واجهت تطبيق تلك القرارات من اجل دفعها الى الأمام، وادلى اريل شارون في ذلك اليوم ملاحظاته وتضمنت النجاح الكامل للقوات العسكرية الاسرائيلية في لبنان من حيث اقتلاع المقاومة الفلسطينية منه، وتدمير السلاح السوري الموجود هناك، وعارض التدخل الخارجي الذي يحاول فرض حل يمكن أن يعرض عملية السلام برمتها للخطر، ويسهم يؤثر سلبا في اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، واكد على منح المفاوض الاسرائيلي الثقة في ادارة المفاوضات مع لبنان بعد اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان[liii]، ودعما لموقف الحكومة وامتداد المناقشة البرلمانية التي عقدت في ذلك اليوم، اعلن اسحاق شامير وزير الخارجية ان عملية سلامة الجليل تسير ضمن الاهداف التي خُططت لها وفي مقدمتها تدمير معاقل المقاومة الفلسطينية في لبنان لأن طريقة العنف لا يمكن أن تجبر إسرائيل على الاستسلام وهنالك طريقة واحدة مفتوحة لحل المشاكل والتخفيف من حدة التوتر في المنطقة خاصةً الجوار العربي تتمثل في المفاوضات المباشرة من أجل سلام شامل[liv]، وفي ختام المناقشة قدم مناحيم بيغن الى اعضاء الكنيست بيانا قدم فيه المكاسب الرئيسة لعملية سلامة الجليل التي تركزت على انجاز اكبر قدر ممكن لتأمين سلامة المواطن الاسرائيلي واستعراض قوة الجيش الإسرائيلي امام دول الطوق العربي، وتجديد قدراته العسكرية[lv]، وحذر الحكومة السورية من وجودها المسلح في لبنان الذي يهدد الامن القومي الاسرائيلي، لكنه بيّن عدم وجود نوايا للقوات الاسرائيلية في شن حرب ضد الجيش السوري ويجب مغادرته من لبنان، ليصبح الاخير دولة حرة ومستقلة على أساس وحدة أراضيه، فقاطعه عضو الكنيست توفيق توبي بان هنالك حقوقا للشعب العربي الفلسطيني - يبدو انه قصد من ذلك قيام دولة فلسطينية ضمن قرار التقسيم عام ١٩٤٧- فرد عليه بيغن بانه يحترم حقوق العرب الفلسطينيين وهذا لا يعني التفريط بالدولة الاسرائيلية لان ارض اسرائيل هي ملك للشعب اليهودي، ثم قاطعوا النائب عن المعراخ فيكتور شم طوف (Victor Sham Touf)، إن المعارضة البرلمانية من حقها انتقاد القرارات الخارجية التي تتخذها الحكومة الاسرائيلية مع العرب، واخيرا طلب بيغن من رئيس الكنيست عرض بيانه للتصويت، وقد ايده (٥٠) عضوا، في حين رفضه (٣٦) عضوا، وامتنع الباقون[lvi].

لم تمض على الكنيست ايام معدودة حتى اثارت المعارضة البرلمانية مذبحة صبرا وشاتيلا[lvii] داخل الكنيست، ففي ٢٢ ايلول، استدعى الكنيست رئيس الحكومة ووزير الدفاع للاطلاع على المذبحة، وقدم النائب عن حركة المركز أمنون روبينستاين (Amnon Rubinstein)، اقتراحا دعا فيه ادراج المذبحة الفلسطينية في جدول اعمال الكنيست من اجل تشكيل لجنة تحقيق قضائية لفحصها[lviii]، وفي الوقت ذاته، قدم عضو الكنيست شمعون بيريز اقتراحا اخر طالب به الكنيست باستقالة الحكومة او على اقل تقدير استقالة وزير الدفاع جراء تلك المذبحة، فقد رد شارون على هذين المقترحين بان فحواهما اسقاط الحكومة ورغبة المعارضة البرلمانية التلاعب في القرارات الخارجية الاسرائيلية تجاه لبنان مبررا ذلك ان القوات العسكرية الاسرائيلية ليس لها صلة بأحداث صبرا وشاتيلا وانها شأن داخلي لبناني بين المسيحين والفلسطينيين، كما القى اللوم على المعارضة التي اهملت المعلومات التي ادلت بها الحكومة امام الكنيست في جلسة ٨ ايلول السابقة، والتي حذرت بها ببقاء حوالي (٢٠٠٠) فلسطيني مسلحا في بيروت[lix]، ومع انتهاء شارون من كلامه ردّ رئيس الحكومة على المقترحين متهما المعارضة البرلمانية بانها كرست مأساة المجزرة لدوافع حزبية ضيقة وطالبهم بالكف عن (الصيد بالماء العكر) وحثهم بالابتعاد عن الماضي، لأنه لا يصب في خدمة دولة اسرائيل ويجب التكاتف من اجل التطلع الى مستقبل دبلوماسي يخدم سياسة اسرائيل الخارجية تجاه محيطها العربي[lx]، لكن هذا لم يمنع الكنيست من التصويت على المقترحين، فاقتراح الاول الذي دعا إلى إنشاء لجنة تحقيق قضائية ايده (٤٨) عضوا، ورفضه (٤٢) عضوا، بينما امتنع الاخرون عن التصويت، والمقترح الثاني، رفضه (٧٠) عضوا، مقابل (٤٧) عضوا[lxi].

ادت نتائج هذا التصويت الى تقديم رئيس الكنيست طلبا رسميا الى الحكومة يجبرها على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في احداث صبرا وشاتيلا وعلى اثر ذلك ، قررت الحكومة في ٢٨ أيلول ، إنشاء لجنة للتحقيق بشأن مجزرة المخيمات ترأسها رئيس المحكمة العليا اسحاق كاهان (Isaac Kahan) وقد أطلق عليها (لجنة كاهان)[lxii] والتي نشرت قراراتها في ٧ شباط عام ١٩٨٣، في موضوع المذبحة التي وقعت بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، ووجدت اللجنة أن المسؤولية غير المباشرة تقع على عاتق القوات الإسرائيلية المرابطة هنالك, وذلك لكون المخيمات في تلك المدة خاضعة لسيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي[lxiii].

يبدو ان المهاترات السياسة داخل البرلمان لم تكن عبارة عن كوميديا سياسية بين الكتل البرلمانية لأجل اظهار الكنيست انه يقف مع حقوق الانسان، بل الخصومة كانت موجدة حقا بينهم سواء اكانت بدوافع انسانية ام دوافع حزبية والذي يهمنا من ذلك ان الكنيست مؤسسة تعمل بشكل نشط في رسم السياسة الخارجية الاسرائيلية ولن ترض عن تعطيل دوره التشريعي والرقابي لان الاغلبية البرلمانية لم تكن على الدوام لصالح الحكومة، وباتت المعارضة هي المحرك النشط للكنيست واعطاءه دورا مميزا للمشاركة في صناعة البرامج الحكومة التي تعدها لساستها الخارجية تجاه دول الطوق العربي.

استمر الكنيست في عقد جلساته حول رسم سياسة اسرائيل الخارجية تجاه دول الطوق العربي من خلال مراقبة اعمال الحكومة، ففي ١١ ايار من ذلك العام ادلى وزير الخارجية اسحاق شامير امام الكنيست حول فقرات وبنود الاتفاق[lxiv] الاسرائيلي اللبناني[lxv]، وأخبر شامير مجلس النواب أن الاتفاقية لا تزال غير رسمية بين الدولتين، لكنها تضع قبل كل شيء نهاية لحالة الحرب بين إسرائيل ولبنان، وتدعو لإقامة بعثة إسرائيلية غير رسمية في بيروت يلتزم بها الطرفان، والاحترام المتبادل لكل منهما لسيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. كما يلتزمون بالامتناع عن الدعاية العدائية بعضهم من بعض، ومنع استخدام أراضي دولة واحدة للنشاط العدائي ضد الدولة الاخرى ثم علق وزير الخارجية على معارضة سوريا الاتفاقية المقترحة وتعهد بالوقوف ضدها بكل الوسائل[lxvi]، وعلى اثر عقد الاتفاقية الاسرائيلية – اللبنانية في ١٧ ايار عام ١٩٨٣، عقد مجلس النواب الاسرائيلي جلسته في ١١ حزيران، لمناقشة الحكومة في بنود الاتفاقية ومطالعة فقراتها وتحديدا الرفض السوري عليها، اذ ما علمنا ان بعض النواب الاسرائيليين قد ناهضوا توسع الحرب على لبنان وعلق عضو الكنيست ميخائيل بار زوهار (Michael Bar Zohar) النائب عن المعراخ عن مدى الحزن والألم الذي تركته الحرب للخسائر الفادحة والخطيرة بسبب موت الجنود الإسرائيليين، وعلى الرغم من ان بيغن برر هذه الخسائر بانها واجب وطني لحماية امن اسرائيل ، وان الحكومة قد قررت وقف إطلاق النار في لبنان بعد إزالة الخطر عن الجليل والمناطق المحيطة به، وفي الوقت ذاته، اعترف ان الوضع صعب ودعا إلى الوحدة الوطنية في مواجهة رفض سوريا قبول اتفاقية ١٧ ايار، وقرارها برفع المستوى التوتر في لبنان من خلال التدريبات العسكرية[lxvii]، وفي غضون ذلك طرح عضو الكنيست شمعون بيرس في ١٤ حزيران، مقترحا يقضي بدرج في جدول الأعمال موضوع إقامة لجنة تحقيق رسمية لفحص أداء الحكومة إبان حرب لبنان[lxviii]، وعلى اثر ذلك، قدمت المعارضة في اليوم التالي المقترح لمناقشته والتصويت عليه، ولم ير رئيس الوزراء أي مبرر لمثل هذه اللجنة، مشيرا إلى أن الحكومة تصرفت على أساس الدفاع الوطني عن النفس، وإن إنشاءها هو من اختصاص الحكومة لان القانون ينص على أن الحكومة هي التي تقرر إنشاء لجنة التحقيق وليس الكنيست وبذلك رفض الكنيست الاقتراح بإجراء مثل هذا التحقيق[lxix]، فعلا في هذه الجولة، لم تفلح المعارضة من تمرير اقتراحها لتشكيل لجنة مهمتها مراقبة اعمال الحكومة ومن ثم اقالتها دستوريا، لكنها وضعت خطط السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق العربي في موضع مضطرب ومهزوز، ومن ناحية اخرى اشارت الى الحكومة ان الجولة القادمة ستنتصر بها ارادة الكنيست لكي يفعل دوره جيدا عند صناعة القرار الخارجي وعدم السماح للحكومة بالانفراد حدها بهذه القرارات.

تطلع الكنيست الى صلاحياته الحقيقية ولا بد من تغير المسارات وتوجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق العربي التي رسمتها الحكومة الاسرائيلية التي رأى اغلب اعضائه انها نحت منحى سلبيا ازاء الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الاسرائيلية، ففي ٢١ تموز عام ١٩٨٣، طلب بيريز زعيم المعارضة من رئيس المجلس ان يدرج في جدول الأعمال اقتراحا اخر يدعو الى ايقاف الحكومة وإلقاء عليها اللوم في فشلها بالاتفاق مع لبنان وشجع زملاءه البرلمانين في الوقوف معه ضد الحكومة والتحرك لسحب الثقة منها، وبعد التصويت على المقترح لإدراجه في جدول اعمال الكنيست نجحت المعارضة في تمريره بواقع (٥٦) عضوا لمصلحته، بينما رفضه (٤٦) عضوا، وامتنع عن التصويت الاخرون [lxx]، ومن هنا يمكننا القول ان نجاح المعارضة في ادراج هذا المقترح يعد القشة التي قصمت ظهر الحكومة، وشجع اعضاء الكنيست بالاستمرار بإبعاد الحكومة لتغير نهج الساسة الخارجية الاسرائيلية التي تخبطت كثيرا وانفردت في قرارها الخارجي عن المسارات التي خططت لها.

زاد الضغط البرلماني في اوائل تشرين الاول عام ١٩٨٣، على الحكومة واخذت التهم والاخفاقات تنهال بها من قبل المعراخ والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحركة المركز، وعلى اساس ذلك اقترحت سحب الثقة من الحكومة في أعقاب تردي الأوضاع في مَرَافق الدولة والجهاز الاقتصادي[lxxi]، واخيرا اجبرتها على الاستقالة في ١٠ تشرين الاول،

وتعين اسحاق شامير بدلا عنه، اذ استعرض رئيس الوزراء، بصفته وزير الخارجية في ١٢ اذار عام ١٩٨٤، امام الكنيست، أنشطة كل من مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية وعلى نطاق واسع موقف إسرائيل الدولي وعلاقاتها الخارجية، وناقش شامير القضايا الرئيسة في ذلك اليوم حول علاقة اسرائيل بدول الطوق العربي بما في ذلك العلاقات بين إسرائيل ولبنان، وكرر دعوته لإجراء مفاوضات مع الأردن على أساس اتفاق كامب ديفيد، وفي ختام هذه المناقشة اكد شامير على وحدة الصف من اجل المصلحة الاسرائيلية، قائلا : **"... في حالتنا نحتاج إلى مزيد من الوحدة، حتى لو لم تجد تعبيرها السياسي اليومي في مختلف الأحزاب في التحالف والمعارضة دعونا نحافظ على مصالح إسرائيل ..."**[lxxii]، واخيرا صادق الكنيست في ٤ نيسان عام ١٩٨٤، على قانون حل به نفسه[lxxiii]، وعقد جلسته الأخيرة في ٢١ ايار عام ١٩٨٤، ليناقش فيها اعضاء الكنيست اسحاق شامير رئيس الحكومة على الاستعدادات الانتخابات التي تجري في ٢٣ حزيران القادم[lxxiv].

الخاتمة

عند مراجعة الشواهد التاريخية التي ذكرناها في هذا البحث، نلاحظ جملة من الاحداث التي اتخذها الكنيست قد اثرت ايجابا وسلبيا على السياسية الخارجية الاسرائيلية التي خططت لها الحكومة تجاه دول الطوق العربي، وهذا التأثير ينطلق من سلطة الكنيست في تشريع القوانين والتصديق عليها، علاوة على مراقبته لأداء الحكومة، وعلى الرغم من اعتماد الحكومة داخل الكنيست على الاغلبية البرلمانية التي أتت بها عند تشكيلها، لكن موضوع الاغلبية لا تحددها مزاجية المنافع بقدر تعلق الموضع بالمواقف المصيرية لإسرائيل وعلى اساس الوطنية تكون الاغلبية نسبية غير ثابتة عندما يتعلق الامر بالقرارات الخارجية الاسرائيلية، لا سيما القضايا التي تمس مصالح البلد العليا وهل توجد اهم من مصالح اسرائيل مع دول الطوق العربي في حالتي المواجهة العسكرية والمواجهة الدبلوماسية، ففي مبادرات السلم اثر الكنسيت في السياسة الخارجية ان لم نقل في صناعة القرار الخارجي فانه يؤثر في تنفيذ تلك القرارات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لولا مصادقة اعضاء الكنيست على اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، لم تنجز السياسة الخارجية الاسرائيلية خططها تجاه مصر، وعدم عقد معاهدة السلام معها عام ١٩٧٩، بل حتى الاخيرة تقيدت بمصادقة الكنيست عليها، اما في حالات الحرب التي خاضتها اسرائيل في مدة البحث واقصد بذلك الاجتياحين على لبنان الاجتياح الاول عام ١٩٧٨، والاجتياح الثاني عام ١٩٨٢، ففي كلا الاجتياحين شجع الكنيست وبارك العمليات العسكرية الاسرائيلية ودعمهما بقوة وحزم في بدايتهما، لكن نهاية التشجيع والدعم اختلفت من حرب عن الاخرى، ففي الحرب الاولى استمر الكنيست في دعمه للحكومة التي سارت بخطى واثقة في اكمال دورتها الاولى، لكن الحرب الثانية توقف الدعم والانكى من ذلك صار الكنيست خصما عنيدا للحكومة الاسرائيلية، والسبب يعود الى ان اغلب اعضاء الكنيست تيقنوا ان الحكومة احتكرت القرارات الخارجية لها بشكل شبه مطلق ورغبة بأبعاد المعارضة عن تلك القرارات على اساس انها اقلية داخل الكنيست، لكن الواقع عكس غير ما توقعت الحكومة، واثبت للجميع ان الكنيست لا يتخل عن دوره في التأثير بالسياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه دول الطوق .

المصادر

([i]) يطلق الإسرائيليون على مجلس نوابهم تسمية الكنيست المأخوذة من جملة هكنيست هغدولا أي المجلس الاكبر الذي بمثابة الهيئة التشريعية لليهود في بداية عصر الهيكل الثاني نهاية القرن السادس قبل الميلاد. الياس شوفاني، نظام الحكم – دليل اسرائيل العام، الطبعة الثالثة، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، ١٩٩٧، ص٩٦.

([ii]) للمزيد ينظر: الموقع الرسمي للكنيست الاسرائيلي، دور الكنيست في نظام الحكم، صلاحيات وواجبات الكنيست، الرابط الإلكتروني.

https://knesset.gov.il/description/arb/mimshal0_arb.htm

([iii]) بيتر جوبسر، النظام السياسي الاسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠١، ص٦-٧.

([iv]) تشمل المناصب الرسمية كلا من: الرئيس والقضاة وكبار المسؤولين العاملين وكذلك رئيس الاركان وكبار الضباط العسكريين من ذوي المراتب العالية، وهؤلاء لا يجوز لهم خوض الانتخابات للكنيست ما لم يكونوا قد استقالوا من مناصبهم قبل موعد الانتخابات بـ (١٠٠) يوم على الاقل. للمزيد ينظر: غازي السعدي، النظام الانتخابي الاسرائيلي: انتخابات الكنيست ٢٠٠٩، الاحزاب الاسرائيلية، تشكيل الحكومة، برامجها السياسية، دار الجليل، عمان، ٢٠٠٩، ص٧-٨.

([v]) عيسى فاضل نزال عيفان الشمري، منظمة (كاخ) ١٩٦٨-٢٠٠١ "دراسة في الارهاب الصهيوني"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص١٠١؛

Knesset Elections Results, Elections to the Ninth Knesset (17 May, 1977), Ninth Knesset. https://knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res9.htm

([vi]) تنشر نتائج الانتخابات في المجلة الرسمية بعد (٨) ايام من الانتخابات، وتعقد الجلسة الاولى للكنيست الجديد بعد ذلك بأسبوعين تقريبا، ويفتح الجلسة الرئيس الذي يكلف اكبر اعضاء الكنيست سنا بتولي رئاسة الكنيست، ويعلن اعضاء الكنيست ولاءهم كما يتم انتخاب رئيس الكنيست ونوابه. غازي السعدي، المصدر السابق، ص١٢-٢٠.

([vii]) اسحاق شامير (١٩١٥-٢٠١٢): احد رؤساء الحكومات الاسرائيلية في المدة (١٩٨٣ – ١٩٨٤)، وُلد في ١٥ تشرين الاول، ببلدة روجنوي في روسيا، واكمل دراسته الاولية في مدينة فولكوفيسكي، والمرحلة الثانوية في بياليستوك ثم دخل الى جامعة وارسو كلية الحقوق عام ١٩٣٤، إلا أن شامير لم يكمل دراسته نظرا لهجرته إلى فلسطين عام ١٩٣٥، وبعد هجرته قام بالدراسة في بادئ الأمر بكلية الآداب بالجامعة العبرية في القدس، وقد انضم عام ١٩٣٧، إلى مليشيا شتيرن ثم أوقف شامير دراسته وعمل كعامل بناء حتى يتمكن من إعانة نفسه، وموظفا في مكتب روئي حشبون، وتزعم مليشيا شتيرن في عام ١٩٤٢، وبعد حرب عام ١٩٤٨، انضم إلى جهاز الموساد الإسرائيلي في المدة (١٩٥٥ – ١٩٦٥)، وانتخب نائب في الكنيست الثامن حتى الكنيست الثالث عشر اي في المدة (١٩٧٣-١٩٩٦) عن الليكود، تولّى شامير رئاسة الكنيست الإسرائيلي في المدة (١٩٧٧-١٩٨١)، وأصبح وزيراً للخارجية في عام ١٩٨٠، وبعد استقالة مناحيم بيغن عام ١٩٨٣، اصبح رئيسا للوزراء في المدة (١٩٨٣ – ١٩٨٤)، وقد تولى شامير رئاسة حكومة إسرائيل لمدة (٦) اعوام، بالتناوب مع غريمه السياسي شمعون بيريز في المدة (١٩٨٤-١٩٩٢)، له مؤلفات ابرزها كتاب خطاب رئيس الوزراء عام ١٩٩٠، وكتاب تلخيص: سيرة ذاتية عام ١٩٩٤، وكتاب رسائل إلى شولاميت عام ٢٠٠١، توفى في ٣٠ حزيران، ودفن في تل ابيب. للمزيد ينظر:

Knesset, Members of Knesset, Yitzhak Shamir.

https://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp?mk_individual_id_t=175 .

([viii]) Ninth Knesset , Members of Knesset , First Speech of the Speaker of the Knesset, Yitzhak Shamir, 13.6.1977.

http://main.knesset.gov.il/mk/all/Pages/SpeakerShamirSpeech.aspx

([ix]) Netanel Lorch, major Knesset debates 1948-1981-ninth Knesset 1977-1981, Vol. 6, the Jerusalem Center for Public Affairs and University Press of America, Maryland, 1993, p.2084

([x]) استطاع الليكود من تشكيل ائتلاف ضم كلا من: المفدال وأغودات اسرائيل, وشلوم تسيون, ليصوتوا الى صالح الحكومة بـ (٦١). للمزيد ينظر:

Knesset Elections Results, Elections to the Ninth Knesset (17 May, 1977), Ninth Knesset. https://knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res9.htm

([xi]) مناحيم بيغن (١٩١٣- ١٩٩٢): احد رؤساء الحكومات الاسرائيلية في المدة (١٩٧٧-١٩٨٣) ولد في ١٦ اب بمدينة بريست ليتوفسك البولندية، وتلقى تعليم الابتدائي والثانوي فيها، ثم اكمل دراسة القانون في جامعة وارسو عام ١٩٣١، وتخرج في عام ١٩٣٥، انضم إلى حركة شباب بيتار في عام ١٩٢٩، تم انتخابه كرئيس لها في بولندا عام ١٩٣٩، وصل إلى إسرائيل عام ١٩٤٢، وعُيّن بعد ذلك قائداً لمليشيا إرغون زفا- إي ليومي، انتخب عضوا في الكنيست في الدورة الأولى وحتى الدورة العاشرة ما بين (١٩٤٩- ١٩٨٤)، وأسس بيغن حركة حيروت وترأس حملتها الانتخابية وأنشطتها المعارضة في الكنيست في المدة (١٩٤٩ – ١٩٦٥)، وعُيّن بيغن وزيراً بلا حقيبة في المدة (١٩٦٧-١٩٧٠)، وقد أسس تكتل الليكود عام ١٩٧٣، وبعد فوز الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧، عين رئيسًا للوزراء (١٩٧٧-١٩٨١)، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٠، ثم تولى بيغن وزير الدفاع عام ١٩٨١، ثم فاز بولاية ثانية (١٩٨١-١٩٨٣)، وفي عام ١٩٨٢، اجتاحت القوات

الاسرائيلية لبنان، ثم استقالة من رئاسة الوزراء عام ١٩٨٣، له العديد من المؤلفات منها كتاب الثورة عام ١٩٥١، وكتاب في مترو الأنفاق عام ١٩٦١. توفي في ٩ اذار، ودفن في جبل الزيتون في القدس. للمزيد ينظر:

Prime Minister's Office, History, Former Prime Ministers, Menachem Begin http://www.pmo.gov.il/English/Memorials/PrimeMinisters/Pages/MenahemBegin.aspx؛ Knesset, Lexicon of Terms, Menachem Begin (1913-1992). http://knesset.gov.il/lexicon/eng/begin_eng.htm

([xii]) شمعون بيريز (١٩٢٣-٢٠١٦): الرئيس التاسع لدولة اسرائيل في المدة (٢٠٠٧-٢٠١٤)، ولد في ١ اب، بمدينية فيزنوفا البولندية، وهاجرت عائلته إلى فلسطين في عام ١٩٣٤، واستقرت في مدينة تل أبيب، التي اكمل بها دراسته الابتدائية في مدرسة جولا ثم واصل دراساته في المدرسة الزراعية بن شيمن قرب مدينة اللد، اشترك في حزب ماباي عام ١٩٤٣، وانضم إلى الهاغانا عام ١٩٤٧، وعين رئيساً لبعثة إسرائيل الديبلوماسية في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٤٩، وانتخب عضواً في دورات البرلمان الإسرائيلي بدءا من الكنيست الرابع وحتى الكنيست السابع عشر في المدة (١٩٥٩ - ٢٠٠٧) من قبل حزب ماباي، وشغل منصب وزير الاتصالات في المدة (١٩٧٠ - ١٩٧٤)، ووزير للدفاع في المدة (١٩٧٤-١٩٧٧) وشكل حكومة وحدة وطنية في المدة (١٩٨٤ - ١٩٨٨) متوليا منصب رئيس الوزراء في المدة (١٩٨٤- ١٩٨٦)، متبادلا دور رئاسة الحكومة مع إسحاق شامير ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الفترة بين (١٩٨٦ – ١٩٨٨)، وتولى رئاسة الوزراء في المدة (١٩٩٥- ١٩٩٦)، وانتُخب رئيساً لإسرائيل في المدة (٢٠٠٧-٢٠١٤)، اشهر مؤلفاته كتاب المرحلة القادمة عام ١٩٦٥، وكتاب يوميات أنتافا عام ١٩٩١، وكتاب وقت للحرب ووقت للسلام عام ٢٠٠٤، وتوفي في ٢٨ ايلول، ودفن في تل ابيب. للمزيد ينظر: موقع رئيس دولة اسرائيل، الرئاسة في إسرائيل، شمعون بيريز - الرئيس الإسرائيلي التاسع من إسرائيل، الرابط الإلكتروني.

http://www.president.gov.il/Arabic/Presidency_In_Israel/FormerPresidents/Pages/ShimonPeres.aspx

؛ موقع مركز بيرس للسلام، الرابط الإلكتروني.

http://www.peres-center.org/?categoryId=104607

([xiii]) Netanel Lorch, Op. Cit , p.2093

([xiv]) Ibid, p.2122

([xv]) Israel Ministry of Foreign Affairs Documents, (I.M.F.A. D.), (25), Statement to the Knesset by Prime Minister Begin on his visit to the U.S. 27 July 1977, Vol. 4-5: 1977-1979, p.1-2.

في باقي الهوامش اقتصرنا على كتابة رمز الوثاق الاسرائيلية للاختصار والسهولة.

([xvi]) حاييم كورفو (١٩٢١–٢٠١٥): عسكري وسياسي اسرائيلي، ولد في ٦ كانون الثاني، في فلسطين، وانهى دراسته الجامعية في الجامعة العبرية في القدس وحصل على شهادة في القانون، انضم الى مليشيا اتسل في عام ١٩٣٧، وكان خبيرا في زرع الالغام لذا اعتقلته القوات البريطانية عام ١٩٤٤، وبقي بالسجن حتى عام ١٩٤٨، وبعد خروجه انضم الى في حركة حيروت وعمل رئيسا لفرع حركة حيروت في القدس حتى عام ١٩٧٧، انتخب نائبا عن الليكود في الكنيست السابع حتى الكنيست الثاني عشر في المدة (١٩٦٩– ١٩٩٢)، وعمل رئيسا لائتلاف الليكود في الكنيست التاسعة، شغل منصب زير المواصلات في حكومة اسحاق شامير (١٩٨١–١٩٨٤)، استقال من الكنيست في عام ١٩٩٢، واصبح رئيس هيئة المطارات حتى عام ١٩٩٦، وتوفي بتاريخ ٢٣ شباط في اسرائيل. للمزيد ينظر: غازي السعدي، من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٢): مجازر وممارسات ١٩٣٦–١٩٨٣، دار الجليل، ٢٠١٦، ص٤٣٤–٤٣٥؛ الكنيست الاسرائيلي، معجم المصطلحات، الرابط الإلكتروني

https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=598

([xvii]) Netanel Lorch, Op. Cit, p.2152

([xviii]) موشي دايان (١٩١٥– ١٩٨١): عسكري وسياسي اسرائيلي، ولد في ٢٠ ايار بمستوطنة ديجانيا المطلة على بحيرة طبرية في فلسطين، وتلقى تعليمه الابتدائي في مستوطنة نحلال والتحق بمدرسة الزراعة للبنات، والتحق في عام ١٩٥٨، بكلية القانون والاقتصاد في تل أبيب لدراسة الاقتصاد ثم التحق بالجامعة العبرية في القدس، اما حياته العسكرية فبدأها في سن (١٤) بعد التحاقه بمليشيا الهاغانا، وعين عام ١٩٤٩، قائدا للمنطقة الجنوبية ثم عين عام ١٩٥٢، بمنصب رئيس قسم المخابرات في هيئة الأركان العامة, وبعد مرور عام عين رئيسا للأركان العامة، وبعدها تقاعد عام ١٩٥٨، وانضم في العام

التالي إلى حزب ماباي, وانتخب في الكنيست من دورته الرابعة حتى العاشرة في المدة (١٩٥٩ –١٩٨١) وأصبح ديان عام ١٩٦٤، وزيرا للزراعة ثم وزيرا للدفاع في المدة (١٩٦٧– ١٩٧٤)، ثم وزيراً للخارجية (١٩٧٧–١٩٧٩)، من مؤلفته: كتاب مذكرة حرب سيناء عام ١٩٦٥، وكتاب قصة حياتي، توفى في ١٦ تشرين الاول، ودفن في مستوطنة نحلال. للمزيد ينظر: عبد الله عمران، مؤسس المجموعة ٧٣ مؤرخين، شخصيات إسرائيلية – جنرالات إسرائيل، موشي دايان، الرابط الإلكتروني https://group73historians.com.

Knesset, Knesset Members, Moshe Dayan.
https://knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp?mk_individual_id_t=688

([xix]) I.M.F.A, D.(40), Statement to the Knesset by Foreign Minister Dayan on Israel's foreign policy, 1 September 1977, Vol. 4-5: 1977-1979, p.2-3.

([xx]) نصت ورقة العمل على :-

١.يتم تمثيل الأطراف العربية بوفد عربي مشترك يضم معه العرب الفلسطينيين، وبعد الجلسات الافتتاحية ينقسم المؤتمر إلى مجموعات عمل .

٢.يتم مناقشة موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة من مجموعة عمل تضم إسرائيل والأردن ومصر والعرب الفلسطينيين.

٣.يتم مناقشة حل مشكلة اللاجئين العرب واليهود وفقا للقواعد التي سيتم الاتفاق عليها.

٤.الأساس المتفق عليه للمفاوضات في مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط هو قرارا مجلس الأمن (٢٤٢ – ٣٣٨) . للمزيد ينظر:

Netanel Lorch, Op.Cit,p.2153.

([xxi]) Ibid, p.2153-2159.

([xxii]) محمد أنور السادات (١٩١٨– ١٩٨١): رئيس جمهورية مصر العربية في المدة (١٩٧٠– ١٩٨١) ولد في قرية ميت أبو الكوم محافظة المنوفية، والتحق بكتاب القرية، ثم انتقل إلى مدرسة الأقباط الابتدائية وحصل منها على الشهادة الابتدائية، وتخرج من الكلية الحربية في عام ١٩٣٨، برتبة ملازم ثان، وفي عام ١٩٥١، انضم الى حركة الضباط الأحرار التي نجحت في سيطرتها على حكم مصر عام ١٩٥٢، وتقلد مناصب كثيرة اخرها نائباً لرئيس الجمهورية قبل نحو (١٠) شهور من وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، وضمن الدستور المصري اصبح رئيس للجمهورية المصرية، خاض الحرب ضد اسرائيل عام ١٩٧٣، وزار القدس عام ١٩٧٧، من اجل التفاوض مع الاسرائيليين ثم عقد معهم اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، التي انتهت بمعاهدة للسلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩، اغتيل في ٦ تشرين الأول عام ١٩٨١ للمزيد ينظر: نبيل علي المحمداوي، موقف مصر من الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥–١٩٧٨، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٤٧.

([xxiii]) محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقات كامب ديفيد، الاهالي، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٩.

([xxiv]) I.M.F.A, D.(68), Statement to the Knesset by Prime Minister Begin on Sadat's visit, 15 November 1977, Vol. 4-5: 1977-1979, p.1-2.

([xxv]) Netanel Lorch, Op.Cit, p.2162

([xxvi]) Ibid, p2188-2189.

([xxvii]) عملية الليطاني: نسبة الى نهر الليطاني اللبناني وهي احدى العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الاسرائيلية على جنوب لبنان بسبب التصعيد الحاصل على الحدود الشمالية لإسرائيل في أعقاب العمليات الجهادية التي نفذتها قوات منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تسللت عبر الحدود مع جنوبي لبنان عن طريق الساحل التي راح ضحيتها (٣٥) إسرائيليا, للمزيد

ينظر: جمال سعد نوفان، الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (١٣)، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص١٣٨؛ غازي الخليلي، العملية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٧٧)، نيسان ١٩٧٨م، ص٤٢-٤٥.

([xxviii]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست التاسعة، الرابط الإلكتروني
https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=9&lng=2

([xxix]) للمزيد عن تفاصيل الاتفاقية وباللغة العبرية واللغة الانكليزية ينظر:
I.M.F.A, D, Camp David Accords September 17, 1978.

([xxx]) قبل يوم من عقد قمة كامب ديفيد، هيأت الإدارة الأمريكية الترتيبات اللازمة لعقد القمة لاتفاقية السلام الشامل التي تجمع إسرائيل ومصر معاً مع إعداد الخطط الأساسية ودراسة كل الطوارئ التي قد تنشأ خلال المفاوضات والخيارات المختلفة للتعامل معها.
F.R.U.S. D.(25), Memorandum From the President's Senior Adviser (Sanders) to President Carter, Washington, 4 September, 1978, Vol. IX: 1977–1980, p.77-78.

([xxxi]) رشا مجيد منديل حاجم، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه اسرائيل ١٩٧٣-١٩٨١، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٢، ص١١٢.

([xxxii]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست التاسعة، الرابط الإلكتروني
https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=9&lng=2

([xxxiii]) I.M.F.A, D.(201), Reply by the Prime Minister at the close of the Knesset debate on the Camp David agreements, 28 September 1978, Vol. 4-5: 1977-1979, p.1-2.

([xxxiv]) Netanel Lorch, Op.Cit, p2318.

([xxxv]) I.M.F.A, D.(248), Closing statement to the Knesset by Prime Minister Begin, 22 March 1979, Vol. 4-5: 1977-1979, p.1.

([xxxvi]) I.M.F.A, D.(248), Closing statement to the Knesset by Prime Minister Begin, 22 March 1979, Vol. 4-5: 1977-1979, p.1.

([xxxvii]) صوت معظم أعضاء المعراخ وأعضاء أحزاب المعارضة إلى جانب المعاهدة, في حين امتنع أو عارضها عدد من أعضاء الليكود, حيث خرج أعضاء الكنيست جؤولا كوهين وموشيه تامير من الليكود على هذه الخلفية. للمزيد ينظر: الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست التاسعة، الرابط الإلكتروني
https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=9&lng=2

([xxxviii]) Netanel Lorch, Op.Cit, p2319-2320

([xxxix]) I.M.F.A, D.(76), Statement by Prime Minister Begin on the occasion of the first anniversary of the signing of the Israel-Egypt peace treaty, 26 March 1980, Vol. 6: 1979-1980, p.1-2.

([xl]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست التاسعة، الرابط الإلكتروني
https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=9&lng=2

([xli]) Netanel Lorch, Op .Cit, p.2424-2425

([xlii]) Knesset Elections Results, Elections to the Ninth Knesset (17 May, 1977), Ninth Knesset.
https://knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res10.htm

([xliii]) مناحيم سفيدور (١٩١٧-١٩٨٨): عسكري وسياسي إسرائيلي، ولد في ٢٠ اب، بمدينة خميلنوتس الروسية، اكمل دراسته الابتدائية هناك، وفي عام ١٩٢٢، انتقلت مع عائلته إلى مدينة بياليستوك البولندية ليكمل فيها دراسته الثانوية بمدرسة زامبرو، واكل دراسته الجامعية في جامعة فيلنا في اختصاص الاقتصاد، وهاجر الى فلسطين عام ١٩٤١، ليخدم في الجيش البريطاني في المدة (١٩٤١-١٩٤٦)، وانضم إلى جيش الدفاع الإسرائيلي عام ١٩٤٨، يؤسس أول مدرسة عسكرية للتنظيم والإدارة، وتخرج من الجيش الإسرائيلي برتبة مقدم عام ١٩٥٣، واصبح المدير العام لخطوط السكك الحديدية الإسرائيلية في المدة (١٩٥٤-١٩٦٤)، وتم انتخابه نائباً لرئيس مركز الحزب الاحرار ورئيس فريق الفكر السياسي عام ١٩٧٦، ثم انتخب نائبا في الكنيست التاسع والعاشر عن الليكود في المدة (١٩٧٧-١٩٨٤)، واصبح رئيسا للكنيست العاشر في المدة (١٩٨١-١٩٨٤)، توفى في ٢ تشرين الثاني، ودفن في اسرائيل. للمزيد ينظر: الكنيست الاسرائيلي (اللغة العبرية)، الرابط الإلكتروني. http://main.knesset.gov.il/mk/Pages/MKPersonalDetails.aspx?MKID=533؛
موسوعة مدار، الرابط الإلكتروني.

https://www.madarcenter.org/%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8

([xliv]) القوائم الفائزة هي المفدال وأغودات اسرائيل وتامي وتيلم، واخيرا هتحيا التي انضمت الى ائتلاف الليكود في ٢٦ تموز ١٩٨٢، وكان عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند تأليفها (٦١) عضوا, وفي أعقاب انضمام هتحيا تحول إلى (٦٦) عضوا.

Knesset, Committees, Parliamentary Groups in Governments, Governments 19. https://knesset.gov.il/faction/eng/FactionGovernment_eng.asp

([xlv]) I.M.F.A, D.(103), Knesset resolution condemning the General Assembly resolution, 10 February 1982, Vol. 7: 1981-1982, p.1.

([xlvi]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست العاشرة، الرابط الإلكتروني https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=10&lng=2

([xlvii]) سلامة الجليل: عملية عسكرية نفذها الجيش الاسرائيلي في ٦ حزيران عام ١٩٨٢، على لبنان بسبب تعرض شلومو ارغوف السفير الاسرائيلي في لندن الى عملية اغتيال، وأدعت اسرائيل ان هدف العملية حماية كل مستوطنات الجليل من مرمى نيران الفلسطينيين الى بعد (٤٠) كم، لكنها حملت اهدافا اخرى، وابرز نتائج هذه الحرب احتلال القوات الاسرائيلية لأول عاصمة عربية المتمثلة في بيروت، واجتثاث منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وعقد اتفاق اسرائيلي لبناني في ١٧ ايار عام ١٩٨٣، تدخلت اطراف دولية وإقليمية وعربية لأنهاء الحرب الاسرائيلية على لبنان وإيقاف عمليات وقف اطلاق النار، لكن القوات الاسرائيلية بقيت في لبنان حتى ٢٥ ايار عام ٢٠٠٠. للمزيد عن ينظر: جمال سعد نوفان، المصدر السابق؛ عبد ربه سكران وإيمان قحطان سرحان، مقدمات الغزو الصهيوني للبنان في اوائل الثمانينات من القرن العشرين، مجلة جامعة كركوك، العدد (٢)، جامعة كركوك، ٢٠١٣.

([xlviii]) شلومو ارغوف (١٩٢٩ – ٢٠٠٣): عسكري ودبلوماسي اسرائيلي، ولد في القدس، وانضم إلى القوة المتحركة الضاربة التابعة للهاجانا في سن المراهقة، والتحق بالجيش الإسرائيلي بداية تأسيسه عام ١٩٤٨، وتخرج من جامعة جورج تاون في مجال العلاقات الخارجية عام ١٩٦٢، وعمل ملحق للسفارة الاسرائيلية في غانا ونيجيريا وسفيرا لإسرائيل في المملكة المتحدة البريطانية ١٩٧٩، تعرض لمحاولة اغتيال في ٣ حزيران عام ١٩٨٢، بلندن من قبل احدى المنظمات الفلسطينية التي أدت إلى اصابته بجروح بليغة تسببت في شلل أرغوف وبقائه في غيبوبة لمدة (٣) أشهر، وأن العملية استعملت كأحد المبررات الرئيسة في غزو لبنان عام ١٩٨٢، لاجتثاث منطمة التحرير الفلسطينية. للمزيد ينظر: سعد عزيز داخل، إيران ودورها في لبنان في فترة الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢م، مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد (١٧)، جامعة البصرة، كانون الاول ٢٠١٤، ص٣٦٩.

([xlix]) جريدة الدستور الاردنية، العدد (١٧٠٨٦)، ١١ شباط عام ٢٠١٥؛ الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست العاشرة، الرابط الإلكتروني https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=10&lng=2

([l]) I.M.F.A, D.(7), Statement in the Knesset by Prime Minister Begin, 8 June 1982. Vol. 8: 1982-1984, p.1.

([li]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست العاشرة، الرابط الإلكتروني https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=10&lng=2

([lii]) I.M.F.A, D.(37), Address in the Knesset by Defense Minister Sharon, 29 June 1982. Vol. 8: 1982-1984, p.1.

([liii]) I.M.F.A, D.(74), Statement in the Knesset by Defense Minister Sharon, 8 September 1982. Vol. 8: 1982-1984, p.1-8.

([liv]) I.M.F.A, D.(73), Statement in the Knesset by Foreign Minister Shamir, 8 September 1982. Vol. 8: 1982-1984, p.1.
([lv]) I.M.F.A, D.(75), Reply by Prime Minister Begin in the Knesset, 8 September 1982. Vol. 8: 1982-1984, p.1.
([lvi]) I.M.F.A, D.(76), Statement in the Knesset by Prime Minister Begin on the Reagan Plan, 8 September 1982, Vol. 8: 1982-1984, p.1-8.

([lvii]) مذبحة صبرا وشاتيلا: احدى المجازر الدموية التي وقعت على الفلسطينيين في لبنان وقد حدثت في يومي (١٦-١٧) ايلول عام ١٩٨٢، وجاءت ردة فعل لاغتيال بشير الجميل الرئيس اللبناني الجديد في ١٤ ايلول من ذلك العام، واتهمت بها القوات الاسرائيلية لتواطأها مع المليشيات المسيحية. للمزيد ينظر: سلمان رضا، الحرب الإسرائيلية على لبنان، الاحتلال والمواجهة، دار الجليل، دمشق، ص٢٧٦؛ عوض خليل وأحمد سيف، الحرب الطويلة، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٣، ص١٨٥؛ بلال أبو رقة، مجزرة صبرا وشاتيلا – هل يحاكم القتلة، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠١، نص٢٥٧.

([lviii]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست العاشرة، الرابط الإلكتروني
https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=10&lng=2

([lix]) I.M.F.A, D.(83), Statement in the Knesset by Defense Minister Sharon, 22 September 1982, Vol. 8: 1982-1984, p.1-2.
([lx]) I.M.F.A, D.(84), Statement in the Knesset by Defense Minister Sharon, 22 September 1982, Vol. 8: 1982-1984, p.1.
([lxi]) I.M.F.A, D.(83), Statement in the Knesset by Defense Minister Sharon, 22 September 1982, Vol. 8: 1982-1984, p. 2.

([lxii]) لجنة كاهان: رئيسها اسحاق كاهان رئيس المحكمة العليا وعضوية كلا من أهارون براك قاضي المحكمة العليا واللواء يونا إفرات، وإن مهمة اللجنة التحقيق في كل الحقائق والعوامل المرتبطة بالوحشية التي نفذتها وحدة من القوات اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمات صبرا وشاتيلا، وقبل أن تبدأ اللجنة مداولاتها زارت بيروت، ثم عقدت اللجنة (٦٠) جلسة، واستمعت إلى (٥٨) شاهدا، وقدمت اللجنة العديد من الوثائق، ثم قررت وفقا للمادة (١٣) الفقرة (أ) من القانون، أن هناك حاجة لجمع البيانات اللازمة لتحقيقها، وتوصلت اللجنة في ٨ شباط عام ١٩٨٣، الى ان المسؤولية الاولى والمباشرة تقع على عاتق القوات المسيحية اللبنانية وليس على القوات الاسرائيلية، وحملت اللجنة قيادة الجيش الاسرائيلي بعض المسؤوليات بشكل غير مباشر، وحملت اللجنة رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغين مسؤولية عدم مبالاته بتفاصيل الاحداث، وبهذا فتح المجال امام وزير الدفاع شارون ورئيس هيئة الاركان العامة للتصرف حسب اهوائهم، ووجهت اللجنة لوما الى وزير الدفاع شارون بأنه تجاهل مخاطر متوقعة في اعقاب اغتيال الرئيس اللبناني ولهذا اوصت اللجنة بإحالته من منصبه الى منصب آخر، اما رئيس هيئة الاركان العامة رفائيل ايتان فوجهت إليه اللجنة تهمة عدم اعطاء تعليمات مناسبة لمنع وقوع اعمال انتقامية من طرف المسيحين بعد دخولهم الى المخيمين. لمعرفة المزيد حول اللجنة ينظر:

I.M.F.A, D.(104), Report of the Commission of Inquiry into the events at the refugee camps in Beirut, 8 February 1983, Vol. 8: 1982-1984, p.1-71.

([lxiii]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست العاشرة، الرابط الإلكتروني
https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=10&lng=2

([lxiv]) I.M.F.A, D.(113), Statement in the Knesset by Foreign Minister Shamir on the agreement with Lebanon, 11 May 1983, Vol. 8: 1982-1984, p.1-3.

([lxv]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست العاشرة، الرابط الإلكتروني
https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=10&lng=2

([lxvi]) I.M.F.A, D.(113), Statement in the Knesset by Foreign Minister Shamir on the agreement with Lebanon, 11 May 1983, Vol. 8: 1982-1984, p.1-3.
([lxvii]) I.M.F.A, D.(118), Statement in the Knesset by Prime Minister Begin, 1 June 1983, Vol. 8: 1982-1984, p.1-2.

([lxviii]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست العاشرة، الرابط الإلكتروني https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=10&lng=2

([lxix]) I.M.F.A, D.(120), Statement in the Knesset by Prime Minister Begin, 15 June 1983, Vol. 8: 1982-1984, p.1- 2.

([lxx]) I.M.F.A, D.(123), Statement in the Knesset by Prime Minister Begin, 21 July 1983, Vol. 8: 1982-1984, p.1-2.

([lxxi]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست العاشرة، الرابط الإلكتروني https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=10&lng=2

([lxxii]) I.M.F.A, D.(160), Statement in the Knesset by Prime Minister Shamir and reply to the debate, 12 March 1984, Vol. 8: 1982-1984, p.1-2.

([lxxiii]) الكنيست، تاريخ الكنيست، دولة اسرائيل في مرآة الكنيست، الكنيست العاشرة، الرابط الإلكتروني https://knesset.gov.il/review/ReviewPage2.aspx?kns=10&lng=2

([lxxiv]) I.M.F.A, D.(168), Statement in the Knesset by Prime Minister Shamir, 21 May 1984, Vol. 8: 1982-1984, p.1.